الحـــوار الوطنى!!

حـــوار

حوار بقلم
احمد طلعت المحامى

لابد ان نعترف - بداية - ان التفكير فى اجراء حوار وطنى تشارك فيه مختلف التيارات السياسية يعنى ان هناك مشكلات (خلافية) يجب ان تجرى حولها مناقشات واسعة تنتهى الى حلول. مناقشات واسعة تنتهى الى حلول تحقق مصالح الاغلبية، فليس هناك فى شئون السياسة والحكم حلول تحقق مصالح الجميع أو ترضى الجميع.

ولا بد من الاعتراف- أيضا أن اجراء حوار وطنى تشارك فيه الاحزاب السياسة على اختلاف برامجها وتوجهاتها، معناه أن بعض مشكلات العمل الوطنى قد ظلت بدون حلول مرضية فى ظل السياسة التى تبنتها الحكومة خلال السنوات الماضية، بحيث أصبح الامر محتاجا الى مناقشة مختلف البدائل والاستماع الى كافة الاجتهادات لأن الحكومة لو كانت قد نجحت فى علاج كل المشاكل او ان سياستها كانت سوف تنتهى الى علاج كل المشاكل فان حوارا وطنيا لا تسبح له أية ضرورة أو أهمية..

أذن فهناك مشكلات لم تجد لها الحكومة الحلول المناسبة مما يستوجب «اثراء» المناقشة وتعديل السياسات، وهذه الحقيقة يجب أن تكون الحكومة مقتنعة بها - ومستعدة لها - قبل اجراء أى حوار والا فقد الحوار احتمالات نجاحه قبل أن يبدأ، فالمرونة من الحكومة مطلوبة فى الحوار وفى الاستعداد لتبنى الرأى أما الاستبداد بالرأى الآخر، والدفاع عن الخطا بغير حق فانه أخطر ما يمكن أن يواجه هذا الحوار.

ويأتى بعد ذلك موضوع هام وهو ضرورة توسيع قاعدة لجنة الحوار الوطنى بحيث تتسع لممثلين عن الشباب الذى يمثل نصف الحاضر و كل المستقبل، وفقا للتعبير الشائع.

فبغير ممثلين عن الشباب تبقى مشاكل كثيرة غائبة عن اهتمامات «المتحاورين» مهما كان تقديرنا لتجاربهم أو حسن نواياهم..!!

ومن الضرورى أن تحدد اللجنة التحضيرية جدول أعمالها بعناية تامة وبعقل متفتح، بحيث يتضمن الحوار رؤية شاملة لسياسة المستقبل بأكملها، حتى ولو كان تنفيذها يمكن أن يتم على مراحل، لأن إهمال بعض الجوانب يمكن أن يؤدى الى تفاقمها أو تعارضها مع بقية سياسة الاصلاح، فالسياسة مرتبطة بالاقتصاد، والاقتصاد مرتبط بعلم الاجتماع ، وعلم الاجتماع مرتبط بالعادات والتقاليد.. وهكذا.

ومن الضرورى ايضا ان تسجل مناقشات لجنة الحوار الوطنى فى محاضر رسمية تنشر على الناس وتبقى وثيقة من وثائق التاريخ تسجل على كل صاحب رأى رأيه أمام هذا الجيل، وأمام الاجيال القادمة كما تسجل على الحكومة موقفها من كل ما عرض عليها من آراء، كما أن تسجيل الآراء فى محاضر باقية للتاريخ من شانه أن يضع كل مشارك فى الحوار أمام مسئوليته، فيضيق المجال أمام «عشاق» المزايدة أو المناورة، ويلتزم كل من يبدى الرأى بشرف الكلمة وجديتها بعيدا عن المصالح المحدودة أو النفاق الصريح أو الضمنى.

وينبغى كذلك أن تتم تغطية اعلامية واسعة لكل ما يدور من مناقشات سواء فى الاجتماعات العامة للجنة الحوار، أو فيما يتفرع عنها من لجان متخصصة، لأن مشاركة الشعب - عن طريق أجهزة الاعلام - فى متابعة الحوار تؤدى الى ثقة الشعب فى الحوار ذاته وفى جدواه، كما أنها وسيلة «لتدريب» الرأى العام على المشاركة الفعالة فى شئون السياسة والحكم، بالرأى وبالتعليق، كما انها تؤدى فى النهاية الى تقديم الوجوه المشاركة فى الحوار الى الرأى العام على حقيقتها بعد ان تعود الشعب الا يرى على صفحات الجرائد وشاشات التليفزيون الا المسئولين فى الحكومة ولا يسمع الا ما يصدر عنهم من تصريحات..

ومن الضرورى كذلك ان تلتزم أجهزة الاعلام بالحياد الكامل فى نقل كافة الآراء للرأى العام مهما كان اختلاف هذه الآراء مع السياسة المعلنة للحكومة، لأن الهدف من الحوار هو تصحيح المسار - أو مراجعته على الأقل - وهو هدف لا يمكن الوصول اليه اذا صفقت أجهزة الاعلام لكل رأى يؤيد رأى الحكومة «وحجمت» كل رأى يخالف رأى الحكومة..!!

ومن الطبيعى أن نتوقع اتفاقا من اغلبية المشاركين فى الحوار حول بعض «الثوابت» الاساسية فى المجتمع مثل ادانه الخروج على القانون، وضرورة استكمال الاصلاح الاقتصادى، والمحافظة على قيم المجتمع واستقراره.. الخ.. الا اننا يجب ان نتوقع ايضا بعض الاختلاف حول «المتغيرات» الاجتماعية التى تحتاج الى تعديل فى التشريع، أو اصدار تشريعات جديدة، لأن بعض ما كان - يصلح فى الخمسينات من هذا القرن لايصلح - بالضرورة - للقرن الواحد والعشرين ، وبعض ما كان ضروريا فى ظل التوتر العسكرى فى المنطقة يمكن أن يكون ثانويا فى ظل حالة السلم التى يتسع نطاقها، وبعض ما دعت اليه الحاجة لمواجهة الظروف الاستثنائية يمكن الاستغناء عنه بعد زوال تلك الظروف، فالضرورة تقدر بقدرها لتعود الأمور بعدها الى وضعها الطبيعى.

أن تجربة الحوار الوطنى يمكن أن تحقق خيرا كثيرا لو صلحت النوايا، ويمكن أن تكون انتكاسة خطيرة لو كان المقصود منها مجرد شغل الرأى العام بمناقشات تنتهى من حيث بدأت..

هامش: إنما الاعمال بالنيات..